مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٨/٦/٣٠

ديمقـــراطية الشـــعب ..

أم ديمقـراطية عشـــاق السـلطة ؟ !

تابعنا خـلال الايام القليلة الماضية خطاب السـيد رئيس الجمهورية امام اللجنة المركزية حول الاحداث الداخلية المتعلقة بموقف كل قيـادات حـزبى اليسـار والوفد من التجربة الديمقراطية وما تم ارتكابه من مغالطات دسـتورية وقانونية وواقعيـة باسـم الممارسـة الديمقراطيـة التى اتاحتهـا سياسة الدولة الحالية فى فتح مجال الاسـهام الديمقراطى للشـعب فى الحكم من خلال الاحزاب القائمة والتى يفترض انها تضم فى عضويتها جماهير الشعب العامل صاحب الحق فى خوض التجربة الديمقراطية وصاحب المصلحة الحقيقية فيها

وسوف نتولى هنـا ابراز اهم الاخطـاء والمغالطـات المتعلقة بالممارسة الديمقراطية فى ظل النظام الحزبى الحالى فى مصر ، كمـا نقوم بالقـاء الضوء على مجموعة الحقائق الاساسـية والبدهية المتعلقة بالتجربة الديمقراطيـة لـكى يتسـنى لنا اصـدار الحكم الموضـوعى المتعلـق بتقييم الموقف الحالى لهـذه التجربة والصورة الصحيحة التى يجب أن يكون عليها .

أولا : أن الديمقراطية فى أى صورة من صورها الثلاث المباشرة وشبه المباشرة والنيابية تعنى حكم الشعب وليس حكم الطائفة أو الفرد المطلق .

مؤدى ذلك أن صاحب السلطة الاساسى فى الدولة وهو الشعب مدعو — بمدلوله السياسى أى المتمتعين من أفراده بممارسة الحقوق السياسية — الى المشاركة الفعلية والايجابية فى خوض التجربة والاسهام فيها بمختلف جوانبها والا فان الممارسة الديمقراطية لن تصبح جديرة بتلك التسمية حينما يقتصر أمر القيام بها على طائفة من المتحزبين أو القيادات الحزبية وبغض النظر عما اذا كانوا حسنى النية أم سيئى النية يستهدفون من وراء ركب تيار الديمقراطية تسخيره واستغلاله لتحقيق الوصول السهل والسريع الى كراسى السلطة أو الحكم فتصبح والامر كذلك ديمقراطية الصراع على كراسى الحكم والوصول الى السلطة التى أعماهم بريقها عن تحقيق المصلحة العامة المستهدفة من وراء تجربة تعدد الاحزاب فى مصر .

ثانيا : ان الممارسة الديمقراطية على وجهها السليم لاتعنى بأى حال من الاحوال الحكم الفوضوى أو الفوغائى الذى يعتمد على اثارة وتعبئة مشاعر الجماهير صاحبة الحق الاصيل فى الممارسة الديمقراطية ، وهو الامر الذى حذر منه رئيس الجمهورية فى خطابه المشار اليه . ومن هنا فاننى من جانبى أرى وجوب أسباغ الصفة الشرعية على الممارسة الديمقراطية كشرط أساسى لازم لامكانية مساهمة أى مواطن فى التجربة الديمقراطية ويعنى ذلك بعبارة أكثر وضوحا أن الصفة الشرعية تفرض على كل من يسهم فى تلك التجربة الالتزام باعتبارات المصلحة القومية التى يجب أن تسمو على كافة الاعتبارات الشخصية والاطماع الذاتية من جانب أول ، ومن جانب آخر فان هذه الشرعية تفرض على القائمين بأمر التجربة النأى بكافة العناصر ذات الماضى الاجتماعى أو الحاضر القومى الفاسد من ميدان التجربة اذ يشكل ذلك كله معوقا أساسيا فى سبيل انجاح التجربة الديمقراطية بل قد يؤدى الى حدوث آثار عكسية مضادة تلحق افدح الاضرار بمقدرات المجتمع وأسباب رقيه .

ثالثا : ان التجربة الديمقراطية يجب أن تستند فى المقام الاول الى الوعى الجماهيرى للممارسين فليس هناك أشد خطرا على نجاحها من انعدام أو تخلف ذلك الوعى لدى القائمين

بالتجربة ، كما يجب أن يكون راسخا فى الاذهان أن مسئولية انجاح الممارسة الديمقراطية فى مصر يعتمد بالدرجة الاولى على الوعى السياسى للشعب قبل أن يعتمد ذلك على نزاهة الحاكم أو التمثيل النيابى السليم .

رابعا : أن الديمقراطية لا تعنى الاستبداد أو التسلط بأى صورة من صورهما أيا ما كان مصدرهما ولو كان مصدر هذا الاستبداد أو التسلط هو الشعب نفسه . ونرمى من وراء هذا العنصر الى اظهار أن الديمقراطية لاتعنى الحرية المطلقة بغير حدود فى ارتكاب المخالفات أو النقائص اذ هى فى واقع الامر بريئة من أى نقص أو مغالطة .

من هنا فانه يجب وضع طائفة من قواعد الضبط الاجتماعى لكل اسهام فى ممارسة التجربة الديمقراطية بحيث يصبح كل من يشارك فيها ملزما بكل ما من شأنه المحافظة على حريات الاخرين وسلامة وأمن المجتمع وتحقيق مصالحه القومية ، كما يجب مراعاة عدم افضاء تلك الضوابط — فى الوقت نفسه الى احجام الافراد من ناحية أولى عن خوض التجربة الديمقراطية أو التخوف منها ، والا يؤدى ذلك من ناحية أخرى الى تحويل النظام الديمقراطى نفسه الى نظام آخر بعيد عنه كل البعد .

خلاصة القول أن الديمقراطية السليمة — كما هو معروف — أسلوب جماعى للحكم يتقرر لتحقيق المصلحة العامة للشعب صاحب السلطة الاصيل فى الدول ، وهى فى الوقت نفسه مسئولية يتعين على هذا الشعب القيام بها من خلال لفظ كافة العناصر المعوقة لنجاح تلك التجربة سواء أكانت تلك العناصر منتمية الى طائفة عشاق السلطة وكراسى الحكم أم طائفة المفسدين السياسيين المتآمرين على مصلحة الشعب وقدره ، بالمشاركة مع عناصر داخلية أو خارجية مغرضة.

وتركيزا على ذلك فان الشعب المتمتع بالوعى السياسى الكامل هو وحده سيد الموقف فى الدول الديمقراطية لانه هو صاحب السلطة الحقيقى الذى لا يمكن تضليله بواسطة اى فرد أو فئة يمكنها استغلال مناخ الحرية الديمقراطى فى النيل من مقدرات ومصالح الجماهير ، كما انه هو وحده الحارس الامين على الممارسة الديمقراطية السليمة والذى تنحنى أمامه كل الهامات وتنحسر من تحت ناظريه كافة العناصر المفسدة أو المغرضة ذات الاطماع الشخصية العاشقة للسلطة التى أعمت العيون وعبأت النفوس بالحقد والحسد على كل عنصر وطنى أصيل يبشر بالامل نحو مستقبل أفضل طالما داعب جفون أبناء هذه الامة نحو مجتمع الرفاهية والتقدم .

د. مصطفى محمود عفيفى

استاذ القانون العام